مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 26، العدد (1)، ص ص 299 – 320، الرياض (2014م/ 1435هـ)

عِلَلُ أَلْفَاظِ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ فِي المَسْحِ

عادل بن عبد الشكور الزرقي *

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 20/ 03/ 1434هـ؛ وقبل للنشر في 24/ 04/ 1434هـ)

المستخلص: يُعْنَى هذا البحث بجمع الألفاظ الواردة في طرق حديث الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة ﷺ عن النبي ﷺ، في المسح، وترتيبها، ودراستها، ويهدف بعد ذلك إلى الحكم عليها، وبيان درجتها، سالكاً فيه نهج علماء الحديث المتقدمين، بالنظر والتحليل، والاستنتاج والمقارنة. وقد خلصت فيه إلى نتيجة أن أصل الحديث صحيح، لكن بعض الألفاظ – خارج الصحيح – الواردة في بعض طرقه ضعيفة، والبعض الآخر صحيح – أيضاً – لكنه قليل. ومن أهم توصيات البحث: الحرص على جمع الأحاديث ذات الطرق الكثيرة بالزيادات في متونها، والنظر في صحتها بالدراسة والنقد الهادف، وإدراج مثل هذا العمل في المقررات المنهجية في الجامعات.

الكلمات المفتاحية: مسح، خفين، المغيرة، علل، حديث، ألفاظ.

Explaining Al-Mugheerah Ibn-Shu'bah's Hadith on *Almas-h 'ala Alkhufain* (Rubbing *Khuffs* in *Wudhuu'*)

Adel Abd alShakoor Al Zuragi *

King Saud University

(Received 01/02/2013; accepted for publication 06/03/2013.)

Abstract: This research is concerned with identifying, arranging and studying the terms related to the Hadith reported by the Prophet's companion Al-Mugheerah Ibn-Shu'bah on rubbing *khuffs* in *wudhuu'*(washing for prayer). It aims to evaluate and check the grade of the terms. This is done in accordance with the methods applied by earlier Hadith scholars, which involve examination, analysis, inference and comparison. The research concludes the following: Al-Mugheera's Hadith basically falls within the *sahih* (sound/authentic) category; however, some of its terms - outside the *sahih* category –that are mentioned in the Haidth paths are dha'if (weak), while others are *sahih*, but only a few. The research recommends that attention be given to the Hadiths that have been collected via varied paths and that contain additions to text. This involves checking how authentic the Hadiths are by proper investigation and constructive criticism. It also recommends that such activities be included in the syllabuses of Hadith curricula at universities.

Keywords: rubbing *khuffs* (in *wudhuu'*); *khuff*; Hadith; Al-Mugheerah Ibn-Shu'bah; *sahih* ; Hadith grade; *dha'if*.

(*) أستاذ مشارك بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (375519) الرياض (11335)

(*)Associate Professor, Department of Islamic Culture,

College of Education, King Saud University

Riyadh, KSA, p.o box: 375519, Postal Code: 11335

البريد الإلكتروني: *e-mail: aalzuragi@ksu.edu.sa*

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن الله - تبارك وتعالى - برحمته وفضله، قد بيَّن للناس ما يحتاجون إليه من أمور دينهم أتمَّ البيان، وأكمله، فأرسل رسله وأنزل كتبه، حجة على العالمين.

وكان من الأمور التي بيَّنها الله - تعالى - لعباده المؤمنين، أحكام الطهارة، فذكرها - سبحانه - في آيات من كتابه، وفصَّلها رسوله ﷺ في جملة من أحاديثه.

ومن أهم مسائل الطهارة التي بيَّنها ﷺ: المسح على الخفين. وصار من أهميتها أنْ ذكرها العلماء في كتب العقيدة، رداً على من أنكر ما جاءت به السُّنة من جواز المسح.

فهذا الإمام أبو حَنِيفة يقول: إن أهل الجماعة: «من فضَّل أبا بكر، وعمر، وأحبَّ علياً، وعثمان رضي الله عنهم، وآمن بالقدر خيره وشره من الله، ومسح على الخفين، ولم يكفِّر مؤمناً بذنب، ولم يتكلم في الله بشيء»[1].

وقال محمد بن عكاشة الكَرْماني: «هذا ما اجتمع عليه أهل السنة والجماعة، ممن رأيت وسمعت من أهل العلم... وذكر المسح على الخفين»[2].

وقال قُتَيبة بن سعيد في بيان عقائد الأئمة: «الأخذ بما أمر الله عز وجل، والنهي عما نهى الله عنه، وإخلاص العمل لله، وترك الجدل، والمراء والخصومات في الدين، والمسح على الخفين ...»[3].

وقال ذو النُّون بن إبراهيم المصري: «ثلاث من أعلام السنُّة: المسح على الخفين، والمحافظة على صلوات الجُمَع، وحبُّ السَّلف، رحمهم الله»[4].

وقال سَهْل بن عبد الله التُسْتَري، وقيل له: متى يعلم الرجل أنه على السنة والجماعة؟ فذكر أموراً عدة، منها: ألا يترك المسح على الخفين[5].

وقال الطَّحاوي في عقيدته المشهورة: «ونرى المسح على الخفين، في السفر والحضر، كما جاء في الأثر»[6].

وقال أبو الحسن الأشْعَري: «واختلفوا في المسح على الخفين، فقال: أكثر أهل الإسلام بالمسح على الخفين، وأنكر المسح على الخفين الرَّوافض والخوارج»[7].

وقال أيضاً: «ويثبتون المسح على الخفين سنة، ويرونه في الحضر والسفر»[8].

---

(1) أخرجه البيهقي في الاعتقاد ص (163).

(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (9/ 300).

(3) أخرجه أبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث ص (40).

(4) أخرجه ابن عبد البر في جامعه (2332).

(5) أخرجه اللالكائي في السنة (324).

(6) شرح ابن أبي العز ص (386).

(7) مقالات المسلمين (2/ 161).

(8) المقالات (1/ 348).

ومن أشهر الأحاديث الثابتة في شأن هذه السُّنة، حديث المغيرة بن شعبة ﷺ، حيث ذكر فيه بعض ما لم يروه غيره من الصحابة ﷺ.

قال عبد الرحمن بن مهدي: «عندي عن المغيرة بن شعبة ثلاثة عشر حديثاً، في المسح على الخفين»(9).

وقال ابن المديني: «حديث المغيرة بن شعبة في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة»(10).

وذكر البزَّار أن هذا الحديث رُويَ عن المغيرة ﷺ من نحوِ ستين طريقاً(11).

وقال أبو نعيم - بعد أن سرد أسماء ثلاثة وعشرين تابعياً -: «رووا عن المغيرة عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، منهم من ساق القصة، ومنهم من اقتصر على المسح على الخفين والجوربين»(12).

وقال ابن عبد البر بعد سرد بعض طرقه: «وكلهم يصف ضيق الجبة، ويصف إمامة عبد الرحمن بن عوف، والقصة على وجهها بألفاظ متقاربة ومعنى واحد، إلا قليلاً منهم ممن اختصر القصة، وقصد إلى الحكم في المسح على الخفين وعلى الناصية»(13).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنه لا توجد أي دراسة سابقة حول هذا الموضوع خصوصاً، مع أهمية الحديث، وكثرة طرقه عن المغيرة ﷺ، حيث زادت على الأربعين من حيث الجملة.

حدود البحث:

هذا البحث متعلق بكل ما روي عن المغيرة بن شعبة ﷺ في المسح على الخفين، بأي سند في أي كتاب، إذا تضمن ألفاظاً مهمة خارجة عما رواه بقية الثقات الذين أخرج لهم الشيخان في الصحيحين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أمور منها:

1 - أن الحديث المروي فيه جاء متأخراً عن بقية أحاديث الطهارة، أي: كان في غزوة تبوك برجب من السنة التاسعة، وفي هذا ردٌّ على من أنكر المسح.

2 - أنه قد تضمن ألفاظاً مهمة، يكثر استشهاد الفقهاء بها، وفي بعضها علل.

أهداف البحث:

1 - جمع هذه الألفاظ بطرقها مرتبة مخرجة معللة، بسبب كثرتها.

2 - بيان الفائدة العلمية من هذه الألفاظ وعللها.

(9) المعجم، للإسماعيلي (2/ 703)، ويعني بالحديث الطريق والسند.

(10) الكبرى، للبيهقي (1/ 284).

(11) التمهيد، لابن عبد البر (11/ 127)، والتوضيح، لابن الملقن (4/ 354).

(12) معرفة الصحابة (6229).

(13) التمهيد (11/ 130).

3 – جمع أقوال العلماء في هذه الطرق ونقدهم لها.

أسئلة البحث:

يجيب البحث عن الأسئلة التالية:

1 – ما طرق هذا الحديث بالزيادات؟ وهل هي كثيرة لتفرد بالبحث؟

2 – ما الفائدة العملية من جمع هذه الألفاظ ودراستها؟

3 – ما كلام العلماء السابقين في هذه الألفاظ؟

أسباب اختيار البحث:

1 – حرصي على خدمة سنة النبي ﷺ في مجال التخصص.

2 – بيان منهج المحدثين في تعليل الألفاظ من خلال هذا الحديث خصوصاً.

3 – استشهاد بعض الفقهاء بهذه الألفاظ المعلة، وبناء الأحكام عليها.

البحوث السابقة:

لم يسبق هذا البحث بدراسة من قبل. حيث إن كل من كتب عن المسح كانت كتاباتهم فقهية، أو كانت دراسة لعموم الأحاديث الواردة، دون تخصيص لألفاظ حديث المغيرة رضي الله عنه على أهميتها.

منهج البحث:

قام البحث على المنهج الاستقرائي، مع التعليل والاستدلال.

إجراءات البحث:

لما كان هذا الحديث ذا طرق عديدة، فقد زاد فيه بعض الرواة ألفاظاً تحتاج إلى نظر وحكم، لذا قام الباحث بجمعها ودراستها، والحكم عليها على النحو التالي:

1 – اقتصرت على الألفاظ الخارجة عن رواية الجماعة السابق ذكرها.

2 – توسعت في التخريج قدر الطاقة.

3 – توسعت في جمع كلام العلماء السابقين قدر الطاقة.

4 – رتبت التخريج وغالب النقول حسب الوفاة فحسب.

5 – سكت عن حال الرواة الثقات الذين ترجم لهم المزي، وابن حجر في التهذيبين.

6 – اعتمدت على كتب ابن حجر في الحكم على الرجال غالباً.

مصطلحات الدراسة:

• العلل جمع علة، وهو ما يؤثر في الحديث سنداً أو متناً، سواء كان التأثير قادحاً أم لا[14].

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة عشر مبحثاً، يشتمل كل مبحث على اللفظة المراد دراستها، وخاتمة، وفهرس للمراجع.

(14) راجع لهذا كتابي: قواعد العلل ص (9) وما بعدها.

مدخل البحث:

قام الباحث بجمع طرق الحديث عن المغيرة ﷺ - من كتب الحديث والسنة - التي ذكر فيها المسح، فأربى عدد رواته على الأربعين راوياً.

أخرج الشيخان عن اثنين من رواته، وهما:

1 - عُروة بن المغيرة[15].

2 - مَسْرُوق بن الأَجْدَع[16].

وزاد مسلم[17] آخرين هما:

3 - الأسود بن هلال.

4 - حمزة بن عُروة.

ولفظ الحديث المشهور الذي رواه الثقات وخرجه أصحاب الكتب السبعة وغيرهم، يدور على أن الرسول ﷺ «خرج لحاجته، فاتبعه المغيرة بإداوة، فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ، ومسح على الخفين».

وزاد بعض الرُّواة عن المغيرة القصَّة كاملة، يقول فيه المغيرة ﷺ: «تخلَّف رسول الله ﷺ وتخلَّفت معه، فلما قضى حاجته قال: أمعك ماء؟ فأتيته بمِطْهَرَة، فغسل كفَّيه ووجهه، ثم ذهب يَحْسِر عن ذراعيه، فضاق كمُّ الجبَّة، فأخرج يده من تحت الجبَّة، وألقى الجبَّة على منكبيه، وغسل ذراعيه، ومسح بناصيته، وعلى العمامة وعلى خفيه، ثم ركب وركبت، فانتهينا إلى القوم، وقد قاموا في الصَّلاة، يصلِّي بهم عبد الرحمن بن عوف، وقد ركع بهم ركعة، فلما أحسَّ بالنبي ﷺ ذهب يتأخَّر، فأومأ إليه، فصلَّى بهم، فلما سلَّم قام النَّبي ﷺ وقمت، فركعنا الرَّكعة التي سبقتنا».

وفي رواية مسلم زاد: قال المغيرة: فأردت تأخير عبد الرحمن بن عوف، فقال النبي ﷺ: «دعه».

وفي أخرى للبخاري أن هذا في غزوة تبوك.

وفي أخرى زيادة: ثم أهويت لأنزع خفيه، فقال: «دعهما، فإني أدخلتهما طاهرتين» ومسح عليهما.

وفي رواية أخرى زيادة المسح على العمامة والرأس، وهي رواية جماعة - أيضاً - عن المغيرة ﷺ. في الصحيح.

ومن الرواة من ذكر قصة عبد الرحمن بن عوف، ولم يذكر المسح فيه[18].

وفي البدءِ أذكر ترجمة موجزة لراوي الحديث: المغيرة بن شعبة ﷺ.

قال ابن سعد: «المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مُعَتِّب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد ابن عوف بن ثقيف، ويكنى أبا عبد الله. وأول مشاهده الحديبية، وولاه عمر بن الخطاب البصرة، ثم عزله عنها،

(15) البخاري (182و203)، ومسلم (274).

(16) البخاري (363)، ومسلم (274).

(17) مسلم (274).

(18) كما وقع في رواية عند الدارمي (1451).

وولاه بعد ذلك الكوفة، فقتل عمر، وهو على الكوفة، فعزله عثمان بن عفان عنها، وولاها سعد بن أبي وقاص، فلما ولي معاويةُ ولى المغيرةَ بن شعبة الكوفة، فمات بها»[19].

وقال - أيضاً -: «كان يقال له: مغيرة الرأي، وكان داهية لا يَشْتَجِر في صدره أمران إلا وجد في أحدهما مخرجاً»[20].

وقال ابن جرير: «كان رجلاً طُوالاً، وقيل: كان أَصْهَب[21] الشعر، أكْشَف جَعْداً، يفرق رأسه فروقاً أربعة، أقْلَص الشفتين، مهْتُوماً، ضخم الهامة، عَبْل الذراعين، بعيد ما بين المنكبين»[22]، زاد ابن حجر عقبه: «وحدَّث عن النبي ﷺ، روى عنه أولاده: عُروة، وعقَّار، وحمزة، ومن الصحابة: المِسْوَر بن مَخْرَمة، ومن المُخَضْرَمين فمن بعدهم: قيس بن أبي حازم، ومَسْروق، وقَبيصة بن ذُؤيب، ونافع بن جُبير، وبكر بن عبد الله المزني، والأسود بن هلال، وزياد بن عِلاقة، وآخرون»[23].

ونقل الخطيب الإجماع على أنه مات بالكوفة سنة خمسين[24].

وقال ابن حبان: «له سبعون سنة، وكان من دُهاة قريش»[25] اهـ.

وهذا أوان البدء فيما قصدنا له.

اللفظة الأولى:

عن ورَّاد كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفِّ، وأسفله.

كذا رواه جماعة عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيوة، عن ورَّاد به، منهم:

1 - الوليد بن مسلم - أخرجه أحمد (4/ 251)، والبخاري في الأوسط (980)، وابن ماجه (550)، وأبو داود (167) - وقال: «بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء» - والترمذي (97)، وابن الجارود (84)، وابن المنذر في الأوسط (472)، والطبراني في الكبير (20/ 396)، ومسند الشاميين (452)، والدارقطني (752).

2 - عبد الله بن المبارك، رواه عن ثور، لكنه قال: حُدِّثت عن رجاء عن كاتب المغيرة مرسلاً - ذكره البخاري في الأوسط (980)، والترمذي في جامعه

(19) الطبقات الكبرى (6/ 20).

(20) المصدر السابق (4/ 284).

(21) حمرة في سواد - أساس البلاغة ص (260) «صهب»، والأكشف انقلاب من قُصاص الناصية، كأنها دائرة، والعبل: الضخم من كل شيء - القاموس المحيط (كشف) و(عبل).

(22) ذيول التاريخ (11/ 513).

(23) الإصابة (6/ 198).

(24) تاريخ بغداد (1/ 191).

(25) المشاهير (269).

(97)، والدارقطني في علله (7/ 110)، والبيهقي في الكبرى (1/ 290)، والخطيب في تاريخه (2/ 135).

قال الترمذي في جامعه عقبه: «هذا الحديث معلول»، ونقل عن البخاري، وأبي زرعة قولهما: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا الحديث عن ثور عن رجاء، قال: حُدِّثت عن كاتب المغيرة - مرسل - عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة.

كذا قال هنا - جعل الانقطاع بين رجاء وورَّاد - ونقله ابن الجوزي في علله (594)!

ونقله البخاري في الأوسط (980)، والترمذي في العلل الكبير (1/ 180-ترتيبه) بلفظ: ... عن ثور حدِّثت عن رجاء ...، وهو ما نقله البيهقي، فعندهم أن الانقطاع بين ثور ورجاء.

ونقل العلائي في جامعه (187) عن أحمد قوله: «لم يلقَ رجاء بن حَيْوة وراداً».

كذا قال! بينما حكى أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله، فقال: «هذا الحديث ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي، فقال: عن ابن المبارك أنه قال عن ثور: حُدِّثتُ عن رجاء بن حَيْوة، عن كاتب المغيرة، وليس فيه: المغيرة، قال أحمد: وأما الوليد فزاد فيه «عن المغيرة» وجعله: ثور عن رجاء، ولم يسمعه ثور من رجاء؛ لأن ابن المبارك قال فيه عن ثور: حُدِّثتُ عن رجاء» - التمهيد (1/ 14)، وتاريخ بغداد (2/ 135)، وبنحوه في رواية صالح (544).

قال أحمد: «وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك، كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدِّثْت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليَّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم «عن المغيرة»، فأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد، وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث»- التلخيص الحبير (218).

فالانقطاع إنما هو بين ثور ورجاء فحسب، والتصريح - الواقع عند الدارقطني (753)، والطبراني في مسند الشاميين - خطأ من داود بن رُشَيد، حيث رواه أحمد، وأبو الوليد الدمشقي، وهشام بن عمار، والهيثم بن خارجة، وعلي بن عبد العزيز، وعبد الله بن يوسف عن الوليد بن مسلم بالعنعنة، فتصريحه مخالف للروايات المتقدمة عليه زمناً وقوة.

قال أحمد: «لم يسمع ثور من رجاء» - التمهيد (1/ 14)، والتنقيح، لابن الملقن (1/ 194).

وقال أيضاً: «ليس هو بحديث ثبت عندنا» - رواية صالح (271 و544)، واختلاف العلماء

لابن نصر (ص30)، وتاريخ بغداد (2/ 135)، والدراية، لابن حجر (1/ 79).

وقال أبو حاتم: «ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح» - العلل، لابن أبي حاتم (135).

وكذا ضعفه أبو زرعة - كما في العلل، لابن أبي حاتم (78)، والعلل الكبير، للترمذي (1/ 180 -ترتيبه) - والدارقطني - كما سيأتي بعد قليل - وابن القيم - في حاشيته (1/ 255) - ونقله عن الشافعي أيضاً، فقال: «فهذا حديث قد ضعَّفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين أبو محمد بن حزم، وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه».

وأعلَّ ابن حجر في التلخيص (219) رواية من صرح فيه بالتحديث.

3 - عتبة بن السكن - أخرجه تمام في فوائده (1/ 239) مرسلاً، بإسقاط المغيرة ﷺ.

وعتبة قال فيه الدارقطني: متروك، وضعفه البزار، وابن حبان، والبيهقي - اللسان، لابن حجر (4/ 152)، فالسند ضعيف.

4 - محمد بن عيسى بن سُميع - أشار إليه الدارقطني في علله (7/ 109)، ومحمد صدوق - التهذيب (3/ 670)، ولم أجد من وصله، وتفرُّد ابنِ سُميع لا يحتمل هنا.

5 - إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - أخرجه البيهقي في معرفة السنن (2/ 124). وابن أبي يحيى هذا متروك - التقريب (241).

قال الدارقطني في علله (7/ 111): «وحديث رجاء بن حَيْوة الذي فيه ذكر أعلى الخف وأسفله، لا يثبت، لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً».

اللفظة الثانية:

قال أحمد في مسنده (4/ 254): «ثنا أبو المغيرة، ثنا مُعان بن رفاعة، حدثني علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن أبي أمامة الباهلي ﷺ عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: دعاني رسول الله ﷺ بماء فأتيت خِباءً فإذا فيه امرأة أعرابية قال: فقلت: إنَّ هذا رسول الله ﷺ وهو يريد ماء يتوضأ، فهل عندك من ماء؟ قالت: بأبي وأمي رسول الله ﷺ، فوالله ما تظلُّ السماء، ولا تقلُّ الأرض رُوحا، أحبَّ إليَّ من روحه ولا أعزَّ، ولكن هذه القربة مَسْكُ مَيْتَة، ولا أحبُّ أنجس به رسول الله ﷺ فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: ارجع إليها، فإن كانت دبغتها فهي طهورها، قال: فرجعت إليها فذكرت ذلك لها، فقالت: إي والله، لقد دبغتها، فأتيته بماء منها، وعليه يومئذ جُبَّة شامية، وعليه خفان وخِمار، قال: فأدخل يديه من تحت الجبة - قال: من ضيق كُمَيها - قال: فتوضأ، فمسح على الخِمار والخفين».

وهذا اللفظ بطوله منكر، مخالف لكلِّ الروايات عن المغيرة ﷺ.

فعلي بن يزيد هو الألهاني ضعيف - التقريب (4817).

ومُعان مختلف فيه، فقد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والجوزجاني، ويعقوب بن سفيان، والأزدي، وقال فيه أحمد، وأبو داود، ومحمد بن عوف: لا بأس به، ووثقه ابن المديني، ودحيم - التهذيب (4/ 104).

فالرجل إلى الضعف أقرب لكثرة من اختار ذلك.

وذكر الخمار جاء من طريق آخر رواه قَتادة بن دِعامة، عن المغيرة ﷺ بلفظ: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والخمار» - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/ 189) ومن طريقه ابن الأعرابي في معجمه (1412) عن مَعْمَر عنه به.

وهذا سند منقطع؛ لأن قتادة لم يسمع من المغيرة ﷺ، حيث ولد - بعد وفاته ﷺ - سنة ستين كما قال ابن معين - السير، للذهبي (5/ 271).

وخالف مَعْمَراً في هذا الوجه جماعة.

ومَعْمَر - على حفظه وجلالته - سيء الحفظ لحديث قتادة، كما قال الدارقطني - شرح العلل، لابن رجب (2/ 508).

وقد روى هو هذا الحديث عن الزهري عن المغيرة ﷺ، بذكر الخف فحسب - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/ 191). وهذا أيضاً منقطع؛ لأن الزهري لم يسمع من المغيرة ﷺ لأنه ولد سنة وفاة المغيرة أو بعدها، فيظهر أنه اضطرب في روايته.

لكن ثبت ذكر الخمار عن غير المغيرة ﷺ فيما روى كعب عن بلال ﷺ: أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخمار - أخرجه مسلم (275). والخِباء أحدُ بُيوت العرب من وَبر، أو صوف، ولا يكون من شَعَر. ومَسْك الميتة: جلدها - النهاية (ص 356و1137).

اللفظة الثالثة:

زيادة: بل أنت نسيت، و«هكذا أمرني ربي ﷻ»، وجاءت من طريقين:

أ- الطريق الأولى:

روى جماعة عن بُكير بن عامر البَجَلي، عن عبدالرحمن بن أبي نُعم، عن المغيرة بن شعبة: (أنَّ رسول الله ﷺ مسح على الخفين، فقلت: يارسول الله! نسيت؟ قال: بل أنت نسيت، بهذا أمرني ربي ﷻ) - أخرجه أحمد (4/ 246و253)، وأبو داود (157)، والعقيلي (1/ 153)، وابن عدي (2/ 202و203)، والحاكم في المستدرك (1/ 170) - وصححه - وأبو نعيم في الحلية (7/ 335)، والخطيب في جامعه (1147).

ولفظ الطبراني (20/ 416): «زعم أن المغيرة بن شعبة حدثه، أنه مشى مع النبي ﷺ، فأتى بعض تلك

الأودية، فدخلها فقضى حاجته، ثم خرج، فتوضأ، وخلع الخفين، فلما لبس وجد بعد ذلك ريحا، فعاد فتوضأ، ومسح على الخفين، فقلت: أنسيت يا نبي الله؟ قال: (لا، بل أنت نسيت! بهذا أمرني ربي ﷻ)».

وهذا اللفظ شاذ من هذا الوجه، فبكير ضعيف - التقريب (759).

وقد خالف الجماعة عن بكير راوٍ آخر هو: مِنْدَل، حيث قال: عن بُكير، عن الشعبي، عن عروة، عن المغيرة بذكر المسح والنسيان فحسب - أخرجه الطبراني في الكبير (20/ 374)، ومِنْدَل ضعيف - التقريب (6931)، وقد اضطرب، فرواه مرةً أخرى، كرواية الجماعة عند الطبراني (20/ 417)، وما توبع عليه أولى مما تفرد به.

ب- الطريق الثانية:

قال ابن عدي في الكامل (6/ 196): حدثنا الحسن بن الحُباب المقْري، قال: ثنا الربيع بن ثعلب، قال: ثنا عمرو بن جُميع الحُلواني، عن الأعمش، عن أبي ظَبيان، عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ رسول الله ﷺ فمسح، فقلت: نسيت يا رسول الله؟ فقال: (بل أنت نسيت، هكذا أمرني ربي ﷻ)».

وهذا سند واهٍ، فعمرو بن جُميع: متروك متهم - اللسان، لابن حجر (4/ 411).

وقد خالفه في إسناده ومتنه جماعة، رووه عن الأعمش، عن أبي الضُّحى، عن مسروق، عن المغيرة ﷺ، ولم يذكروا فيه (أمرني ربي) - أخرجه البخاري (363و388و2918و5798)، ومسلم (273).

فذكر النسيان لا يصح أصلاً، وقوله: (أمرني ربي) لا تثبت في هذا الحديث، وإن كان معناه صحيحاً.

اللفظة الرابعة:

ذكر التوقيت، وجاءت من ثلاث طرق:

أ - الطريق الأولى:

رواها عمر بن رُدَيح، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبي بردة، عن المغيرة قال: «آخر غَزاة غزونا مع رسول الله ﷺ أمرنا أن نمسح على خفافنا للمسافر: ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم: يوم وليلة، ما لم يخلع» - أخرجه الطبراني في الكبير (20/ 418)، والبيهقي (1/ 290).

وقوله: «ما لم يخلع» منكر، لم يأت له شاهد بخلاف أوله، فله شواهد صحيحة عن غير المغيرة ﷺ.

وعمر مختلف فيه.

فقال ابن معين: صالح الحديث، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، بينما ضعفه أبو حاتم، وقال فيه ابن عدي: يخالف الثقات في بعض ما يرويه - اللسان، لابن حجر (4/ 306).

وقال البيهقي عقبه: «تفرد به عمر بن رُدَيح وليس بالقوي».

فهذه الطريق ضعيفة.

ب – الطريق الثانية:

أخرجها أسلم في تاريخ واسط (ص242) فقال: حدثنا الحسين بن المبارك قال: ثنا عبد الله بن رجاء، عن عمر بن أبي زائدة، عن ابن أبي السفَر، عن الشعبي، عن عقَّار بن المغيرة، عن أبيه ﷺ ... بنحوه، دون ذكر الخلع.

وأخرجه – أيضاً – الطبراني في الأوسط (4/ 27) قال: حدثنا حفص بن عمر قال: حدثنا عبد الله بن رجاء ... به مطولاً، وليس فيه ذكر التوقيت.

وهذا اللفظ السابق بهذا السند شاذ أيضاً، فقد روى مسلم في صحيحه (274) الحديث عن إسحاق بن منصور السلولي عن عمر ... به، بدون ذكر التوقيت، بل فيه: أنه وضَّأ النبي ﷺ فتوضأ ومسح على خفيه، فقال: (إني أدخلتهما طاهرتين).

وابن رجاء هذا هو الغُدَاني البصري، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق يهم قليلاً – التقريب (3312)، أما إسحاق فقال فيه: صدوق تكلم فيه للتشيع – التقريب (385)، فروايته أصح.

ج – الطريق الثالثة:

أخرجها الطحاوي في شرح المعاني (1/ 83) عن داود بن يزيد الأَوْدي، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ﷺ – وفيه: «فتوضأ ومسح على الخفين ، فكانت سنة للمسافر، ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة».

وداود: ضعيف – التهذيب (1827)، وقد خالف بهذه الرواية جماعة رووه عن الشعبي، باللفظ المشهور، دون ذكر للتوقيت، منهم: زكريا بن أبي زائدة – أخرجه البخاري (206)، ومسلم (274).

فذكر التوقيت هنا عن المغيرة ﷺ شاذ، لعدم ذكره في بقية الرِّوَايات عنه، لكنه ثبت في أحاديث أخرى صحيحة مشهورة عن غير المغيرة ﷺ.

اللفظة الخامسة:

زيادة (ثم لم أمش حافيا بعد).

قال أحمد في مسنده (4/ 246) ثنا عَبْدة بن سليمان أبو محمد الكلابي، ثنا مُجالد، عن الشعبي، عن المغيرة بن شعبة قال: وضَّأت النبي ﷺ في سفر، فغسل وجهه وذراعيه، ومسح برأسه، ومسح على خفيه، فقلت: «يا رسول الله! ألا أنزع خفيك؟ قال: (لا، إني أدخلتهما، وهما طاهرتان، ثم لم أمش حافيا بعد). ثم صلى صلاة الصبح».

وهذه الزيادة لا تصح، لأن مجالداً خالف كلَّ من روى الحديث عن الشعبي، في السند والمتن، منهم:

أ/ زكريا – أخرجه البخاري (206و5799)، ومسلم (274).

ب/ عمر بن أبي زائدة – أخرجه مسلم (274).

ج/ عبد الله بن عون – أخرجه النسائي (82).

د/ يونس – أخرجه أبو داود (151).

كلهم رووه عن الشعبي عن عروة عن أبيه المغيرة، فزادوا في السند لا المتن، ومُجالد ضعيف الحديث - التهذيب (4/ 24)، فهذه اللفظة لا تصح.

اللفظة السادسة:

زيادة «الجَوربين والنعلين»، وجاءت من طريقين:

1 - **الطريق الأولى:**

قال الإسماعيلي في معجمه (2/ 703): حدثنا عبدالرحمن بن محمد بن الحسن بن مرداس الواسطي أبو بكر - من حفظه إملاء - قال: سمعت أحمد بن سنان يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: عندي عن المغيرة بن شعبة، ثلاثة عشر حديثاً، في المسح على الخفين، فقال أحمد الدورقي: حدثنا يزيد بن هارون، عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية، عن فَضَالة بن عمرو الزهراني، عن المغيرة بن شعبة «أنَّ النَّبي ﷺ توضأ ومسح على الجَوربين والنعلين». قال: فلم يكن عنده فاغتمَّ».

وهذا سند حسن، رجاله ثقات عدا فَضَالة، حيث سكت عنه البخاري في الكبير (7/ 124)، وقال: فَضَالة ابن عمير الزهراني، وقيل ابن عبيد.

وكذا قال ابن أبي حاتم في الجرح (7/ 77)، وزاد: بصري.

وذكره ابن حبان في الثقات (5/ 296)، وقال العجلي: «بصري تابعي ثقة» - الثقات (1478 - ترتيبه).

لكن اللفظة معلة بأمور منها:-

أ/ مخالفة فَضَالة لبقية من رواه عن المغيرة ﷺ بدونها.

ب/ أن خالداً الطَّحَّان رواه عن داود ... به بذكر المسح فحسب - أخرجه الطبراني في الكبير (20/ 425)، وخالد ثقة حافظ.

ج/ أنَّ إدريس بن جعفر العطَّار رواه عن يزيد ... به، فذكر الرأس والخفين، ولم يذكر الجوربين. أخرجه الطبراني في الكبير (20/ 425)، لكن إدريس هذا نقل الحاكم في سؤالاته (66) عن الدارقطني قوله فيه: متروك.

د/ أنَّ الحديث جاء في المذاكرة بين المحدِّثين، وقد قال ابن المبارك، وإبراهيم بن موسى، وأبو زرعة الرازي: «لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً» الجامع للخطيب (1121)، وقال ابن حبان: «ولقد كنا نجالسهم - أي حفاظ الحديث - برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها» - شرح العلل لابن رجب (1/ 151).

هـ/ أن مُخَرِّج الحديث الإسماعيليَّ متأخرٌ، توفي سنة 371هـ، فأين السابقون من سلف الأمة عن هذا الطريق ولفظه - لو صح -؟

وما كان هذا حاله فلا سبيل للاحتجاج به.

2 - **الطريق الثانية:**

رواها أبو قيس، عن هُزَيل بن شرحبيل، عن

المغيرة ﷺ - أخرجه أحمد (4/ 252)، والترمذي (99) - وصححه - وأبو داود (160)، وابن ماجه (559)، والنسائي في الكبرى (130)، وابن خزيمة (198)، وابن المنذر (486)، والعقيلي (2/ 327)، وابن حبان (1338-إحسان) وغيرهم، من طرق عن الثوري عن أبي قيس ... به، بلفظ: «توضَّأ النبي ﷺ ومسح على الجَوربين والنعلين».

وهذا سند علته في أبي قيس عبد الرحمن بن ثَرْوان الأوْدي.

قال فيه أبو حاتم: ليس بقوي، ليس بحافظ، قليل الحديث. وحرَّك أحمد يده في أمره عندما سئل عنه وقال: هو كذا وكذا، وقال: يخالف. وذكره العقيلي في الضعفاء بسبب حديثه هذا، ووثقه ابن معين، وابن نمير، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني - التهذيب (2/ 495).

وهذا اللفظ من هذا الطريق شاذ أيضاً، لمخالفته كلَّ الطرق الصحيحة عن المغيرة ﷺ.

قال عبد الرحمن بن مهدي: «قلت لسفيان الثوري: لو حدثتني بحديث أبي قيس عن هُزَيل ما قبلته منك، فقال سفيان: الحديث ضعيف، أو واه، أو كلمة نحوها».

وقال علي بن المديني: «حديث المغيرة بن شعبة في المسح، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، ورواه هُزَيل بن شرحبيل عن المغيرة، إلا أنه قال: ومسح على الجَوربين. وخالف الناس».

وقال مسلم: «أبو قيس الأوْدي، وهُزَيل بن شرحبيل لا يحتملان هذا، مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة، فقال: مسح على الخفين» - نقل هذا كله البيهقي في الكبرى (1/ 284).

وقال مسلم أيضاً: «والحمل فيه على أبي قيس أشبه، وبه أولى منه بهُزَيل؛ لأنَّ أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخباراً غير هذا الخبر ...» - التمييز (ص203).

ونقل الميموني في روايته (417) عن أحمد قوله: «المعروف عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين، وليس هذا إلا من أبي قيس، إن له أشياء مناكير».

وقال عبد الله في روايته (5612): «ليس يُروى هذا إلا من حديث أبي قيس. قال أبي: أَبَى عبدُ الرحمن ابن مهدي أنْ يحدِّث به، يقول: هو منكر».

ونقل البخاري عن القطَّان استنكاره لهذا الحديث - التاريخ الكبير (3/ 137).

قال أبو داود: «كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين» - السنن (160).

وقال النسائي: «ما نعلم أن أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة أن النبي ﷺ

مسح على الخفين» - السنن الكبرى (2/ 9).

وقال العقيلي عقبه: «الرواية في الجَوربين فيها لِيْنٌ» - الضعفاء (2/ 327).

وقال الدارقطني: «لم يروه غير أبي قيس، وهو مما يغمز عليه به؛ لأن المحفوظ عن المغيرة المسح على الخفين» - العلل (7/ 112).

وعن حكم المسح على الجَوربين قال ابن المنذر: روي المسح على الجَوربين عن تسعة من أصحاب النبي ﷺ: علي، وعمار، وأبي مسعود الأنصاري، وأنس، وابن عمر، والبراء، وبلال، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وزاد أبو داود، وأبو أمامه، وعمرو بن حُريث، وعمر، وابن عباس رضي الله عنهم».

قال ابن القيم عقبه: «فهؤلاء ثلاثة عشر صحابياً، والعمدة في الجواز على هؤلاء رضي الله عنهم لا على حديث أبي قيس» - حاشية تهذيب السنن (1/ 187).

أما المسح على النعلين فلا يصح فيه حديث مرفوع كما سبق.

قال الشافعي: «لا أحد نعلمه يقول بهذا من المفتين» - الأم (8/ 393).

ونقل منعه إجماعاً: ابن تيمية، كما في الفتاوى (21/ 192).

اللفظة السابعة:

رواها اثنان عن الحسن عن المغيرة بن شعبة قال: «رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم جاء حتى توضأ، ومسح على خفيه، ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن، ويده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة، حتى كأني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين».

1 - الأول: أبو عامر صالح بن رُسْتُم الخزاز - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (1/ 170)، وفي مسنده (111 - المطالب)، والبيهقي في الكبرى (1/ 292).

وأبو عامر قال فيه ابن حجر عقب حديثه هذا: «صالح بن رُسْتُم فيه ضعف، والحسن لم يسمع - عندي - من المغيرة» - المطالب (111)، وقال فيه في التقريب (2860): «صدوق كثير الخطأ»، فهذه الرواية معلة.

2 - الثاني: أشعث بن عبد الله الحُدَّاني - أخرجه البيهقي في الكبرى (1/ 292) من طريق الحسن بن سفيان، عن ابن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن أشعث ... به بنحوه.

كذا وقع عند البيهقي، والذي في مصنف ابن أبي شيبة (1966) - وهو من رواية بقي بن مخلد - عن أبي أسامة، عن أشعث، عن الحسن قال: «يمسح على الخفين مسحة واحدة».

وهذا أصح.

والسند السابق عن المغيرة لا يصح لأمور منها:

أ/ أن الحسن لم يسمع من المغيرة أصلاً.

قال الحربي في علله: «أحسب لو كان الحسن معه

في بلد سمع منه» - الإكمال لمُغْلَطَاي (4/ 86).

وقال الدارقطني بعد هذا الحديث: «لم يسمع الحسن هذا من المغيرة» - العلل (7/ 106).

وقال الذهبي: «لم يسمع من المغيرة» - السير (1/ 80).

ب/ أن من رواه عن الحسن من الثقات لم يذكر ما سبق، منهم بكر المزني - أخرجه مسلم (274). ومنهم أيضاً: قتادة - وهو أثبت أصحاب الحسن - رواه عن الحسن، ولم يذكر ما سبق - أخرجه عنه أبو داود في سننه (153) بأصل القصة، والطبراني في الكبير (20/ 432) بذكر المسح على الخفين والعمامة دون تفصيل.

وهذه الرواية تفردت بذكر تفصيل كيفية مسحه ﷺ. أما قوله: «مسحة واحدة» فصحيحة المعنى، حيث لم ينقل عن النبي ﷺ تكرار المسح على الخفين، والأصل عدمه.

اللفظة الثامنة:

قال الطيالسي في مسنده (727) حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ مسح ظاهر خفيه»، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (1/ 291).

وهذا سند علته أنَّ الطيالسي جعل عروة فيه ابن المغيرة، فخالف بذلك جماعة رووه عن ابن أبي الزناد، فسموه: ابن الزبير، منهم:

1 - سليمان بن علي الهاشمي - أخرجه ابن الجارود (85-بإهمال عروة)، والدارقطني (1/ 195)، قال ابن المديني في ابن أبي الزناد: «وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة»- التهذيب (2/ 505).

2 - إبراهيم بن أبي العباس - أخرجه أحمد (4/ 246مهملاً و254مبيناً).

3 - سُرَيج بن النعمان - أخرجه أحمد (4/ 246).

4 - علي بن حُجر - أخرجه الترمذي (98).

5 - محمد بن الصَّبَّاح - أخرجه البخاري في تاريخه الأوسط (981)، وأبو داود (162).

6 - سعيد بن منصور - أخرجه ابن المنذر في الأوسط (1/ 454).

فالصواب - في خصوص هذا الطريق - ما رواه الجماعة، ويظهر أنَّ الوهم في هذا الحديث سنداً ومتناً، من عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه.

ففي قوله: «عروة بن الزبير»، قد خالف كلَّ من روى الحديث، عن عروة عن المغيرة رضي الله عنه، حيث جعلوا عروة فيه ابناً للمغيرة، لا لابن الزبير، منهم: نافع بن جبير - أخرجه البخاري (182و203)، ومسلم (274)، والشعبي - أخرجه البخاري (206و5799)، ومسلم (274).

وتابع الطيالسي على أصل الرواية: إسماعيل بن موسى - أشار إليه البيهقي في الكبرى (1/ 291)، ويظهر أن هذه الرِّوَاية لا تصح أصلاً؛ لأن كل من ذكر رواية ابن أبي الزناد هذه جعلها من تفرد الطَّيالسي فحسب، ولأن البيهقي متأخر، ولم يسندها.

وعبد الرحمن بن أبي الزناد ضعَّفه ابن مهدي وأحمد - في رواية - وابن المديني، وابن معين، والسَّاجي، والنسائي، وخالفهم الترمذي، والعجلي - التهذيب (2/ 504).

وقوله: «ظاهر خفيه» لم ترد في بقية الطرق الصحيحة، فهي لا تثبت من حديث المغيرة ﷺ، قال الترمذي عقب رواية علي بن حجر السابقة: «لا نعلم أحداً يذكر عن عروة عن المغيرة «على ظاهرهما» غيره»، فالعلة من الطيالسي بسبب التفرد أو بسبب ضعف ابن أبي الزناد.

أما من حيث المعنى فاللفظة صحيحة بلا ريب، يشهد لها ما رواه علي بن أبي طالب ﷺ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه» - أخرجه أبو داود (163).

اللفظة التاسعة:

رواها عبد الله بن بُريدة، عن المغيرة ﷺ أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على خفيه، وصلى فأقامني عن يمينه - أخرجه الطبراني في الكبير (5/ 418)، والأوسط (8105)، والدارقطني في الأفراد (4373-أطرافه)، والجُرْجاني في تاريخ جُرْجان (ص487)، وأبو حامد في المنتقى من فوائده (22- من الإيماء5172) عن الفضل ابن موسى السِّيناني، عن عبدالمؤمن بن خالد عنه به. وعند الأخير «عن يساره»، وهي وهمٌ. قال الدارقطني عَقِبه: «غريب».

وقال الطبراني: «لم يقل أحد ممن روى هذا الحديث عن المغيرة ﷺ: «وصلى، فأقامني عن يمينه»، إلا عبد الله بن بريدة، تفرد به: عبد المؤمن بن خالد».

وإسناده حسن، وزيادة «فأقامني عن يمينه» فيها نظر، لتفرد المتأخرين بها، ولعدم ورودها في كل الطرق عن المغيرة ﷺ، بل فيها أنهما صليا خلف عبد الرحمن بن عوف ﷺ فحسب، ولعله صلى خلف ابن عوف ﷺ عن يمين النبي ﷺ.

اللفظة العاشرة:

رواها بُسر بن سعيد المدني، عن المغيرة ﷺ أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على الخفَّين مراراً - أخرجه الدارقطني في الأفراد (4368-أطرافه)، وقال: تفرد به مَخْرَمَة بن بُكَير، عن أبيه، عن بُسر ... به.

ورجاله ثقات، لكن رواية مَخْرَمَة عن أبيه إنما هي وجادة صحيحة.

قال موسى بن مسلمة: «أتيت مَخْرَمَة بن بُكَير فقلت له: حدّثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه

كتبه»، وقال أحمد: «هو ثقة لم يسمع من أبيه شيئاً، إنما روى كتبه» - المراسيل، لابن أبي حاتم (831و832).

وزيادة (مراراً) لا تصح؛ لأنها لم ترد في كل الطرق عن المغيرة ﷺ، ولأن المغيرة ﷺ إنما رأى ذلك مرةً واحدة في غزوة تبوك.

فالطريق هذا حسنٌ، دون تيك اللفظة، لشدة التفرد والمخالفة.

اللفظة الحادية عشرة:

رواها جُبَير بن حَيَّة عن المغيرة ﷺ بالقصة مختصرة، وفيه المسح على الخفين، وزاد: فلما رأوا النبي ﷺ تَنَحْنَحوا، فذهب يتأخر فأومأ إليه: امضه - أخرجه الطبراني في الكبير (20/ 432)، والأوسط (5/ 220)، والدارقطني في الأفراد (4370-أطرافه) من طريق عمرو بن الزبير، عن أبيه، عن جُبَير به ...

وعمرو وأبوه سكت عنهما البخاري في الكبير (3/ 411و6/ 232)، وابن أبي حاتم في الجرح (3/ 580و6/ 233)، وذكرهما ابن حبان في الثقات (4/ 261 و7/ 220)، ففي السند جهالة، لكنهما لم ينفردا بأمر عن بقية الرواة، فالطريق حسن في المتابعات، ولفظة (تَنَحْنَحوا) لا تصحُّ؛ لأن الثابت أنهم سبَّحوا كما أخرجه مسلم (274).

اللفظة الثانية عشرة:

رواها مكحول الشّامي أن المغيرة ﷺ كان مع رسول الله ﷺ، فذكره بطوله، وفيه: ومسح على خفيه وزاد: فصلى رسول الله ﷺ، ثم رجع إلى الناس، فقال: (هكذا فافعلوا، فإني لم أكن أموت حتى يُصَلي بي رجل من أمتي) - أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (2/ 237و 4/ 342) من طريق النعمان بن المنذر الدمشقي عنه به.

وهذا سند مرسل، مكحول مات بعد المغيرة ﷺ بأكثر من ستين سنة، فهو لم يسمع إلا من أنس كما قال أبو مسهر لأبي حاتم الرازي - المراسيل، لابن أبي حاتم (789).

وبقية رجاله ثقات، وهذه الزيادة التي في آخره شاذة، لم ترد في بقية طرق حديث المغيرة ﷺ الثابتة.

نعم، وردت في طريق آخر رواه عبد الله بن عمر أبو أمية: حدثنا فُلَيح بن سليمان، عن إسماعيل بن محمد ابن سعد بن أبي وقاص، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه ﷺ مرفوعاً: (لم يمت نبيٌ حتى يؤمَّه رجل من قومه) - أخرجه الدارقطني (1092)، والحاكم (1/ 244).

قال الدارقطني: «ابن أبي أميَّة ليس بالقوي».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

وهذا لا يصح؛ لأن إسماعيل إنما روى الحديث عن حمزة لا عروة كما في مسلم (274)، وفليح مختلف فيه، قال فيه ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ» - التقريب

(5443)، وخالف هنا: ابنَ عيينة، والزهريَّ عند عبد الرزاق (1/ 192)، فروايته منكرة.

وللزيادة شواهد معلة في المسند (1/ 13)، وفضائل الصحابة (216و592) لأحمد، ولعلها تتقوى باجتماعها.

اللفظة الثالثة عشرة:

رواها أبو إسحاق الشَّيباني عن الشعبي عن المغيرة ﷺ بلفظ: توضأ ومسح على خفيه، قال: فقال رجل عند المغيرة بن شعبة: يا مغيرة! ومن أين كان للنبي ﷺ خُفَّان؟ قال: فقال المغيرة: أهداهما إليه النجاشي - أخرجه الدُّوري في تاريخه عن ابن معين (4835) والطبراني في الكبير (20/ 413) والبيهقي في الكبرى (1/ 283).

وهو عند الترمذي في جامعه (1769) والشمائل (70) وأبي الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (357) دون أول جملة، قال الترمذي عقبه: «حسن غريب»، وهذا منه تضعيف، فيما عرف عنه بالاستقراء لأحكامه.

وهذا اللفظ في الحديث لا يصح للتفرد، حيث خالف أبا إسحاق جماعةٌ رووا الحديث عن الشعبي عن عروة عن المغيرة ﷺ بدونها، منهم زكريا بن أبي زائدة عند البخاري (206) ومسلم (274)، وأبو إسحاق السبيعي عند الطبراني في الكبير (20/ 371).

وقال البيهقي عقب رواية الشيباني: «والشعبي إنما روى حديث المسح عن عروة عن أبيه».

وقد خالفه في هذه اللفظة: جابر الجعفي حيث رواها عن الشعبي عن دِحْية الكلبي - ذكره الدارقطني في العلل (7/ 99) وسكت عنه!

وجابر متروك - التقريب (878)، والشيباني أوثق منه بكثير، بل قال العجلي في ثقاته (612- ترتيبه): «كان ثقة، من كبار أصحاب الشعبي».

ولهذه اللفظة شاهد من حديث بريدة ﷺ - أخرجه الخمسة إلا النسائي، وحسنه الترمذي (2820)، لكن قال العقيلي عقبه: «الرواية في خُفَّي النجاشي اللذين أهداهما إلى النبي ﷺ، فيها لين»- الضعفاء (2/ 44)، والله أعلم.

***

الخاتمة

توصلت في هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1 - أصل الحديث صحيح متفق عليه.

2 - بعض ألفاظه ضعيف، وبعضها ضعيف جداً.

3 - ضعف بعض ألفاظه لا يؤثر في أصل الحديث.

وتوصي الدراسة بما يلي:

1 - الاهتمام بجمع الأحاديث التي تكثر طرقها

وتتشعب رواياتها مع الحاجة لها.

2 – إدراج مثل هذه الأحاديث في الدراسات الجامعية المنهجية، ليتعلم الطالب كيف يكون نقد طرق الحديث المتشعبة.

وبالله التوفيق.

***

المصادر والمراجع

أخلاق النبي ﷺ. الأنصاري، أبو الشَّيخ عبد الله بن محمد. تحقيق: السيد الجميلي. ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ.

إكمال تهذيب الكمال. البكجري، مغلطاي بن قليج الحنفي. تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم. ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1422هـ.

الإبانة عن أصول الديانة. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل. تحقيق: فوقية حسين محمود. ط1، القاهرة: دار الأنصار، 1397هـ.

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبَّان. الفاسي، علي بن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

الاعتقاد. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: كمال الحوت. ط1، عالم الكتب، 1403هـ.

الأمّ. الشَّافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. تحقيق: رفعت فوزي. ط2، مصر: دار الوفاء، 1425هـ.

الأوسط. المنذر، أبو بكر محمد. تحقيق: ياسر بن كمال. ط1، مصر: دار الفلاح، 1430هـ.

الإيماء إلى زوائد الأمالي الأجزاء. جمع: جرار، نبيل سعد الدين. ط1، الرياض: أضواء السلف، 1428هـ.

التاريخ الأوسط. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل – رواية الخفاف –. تحقيق: محمد اللحيدان. ط1، الرياض: دار الصميعي، 1418هـ.

تاريخ ابن معين. الدوري، عباس بن محمد. تحقيق: أحمد بن محمد. ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1399هـ.

تاريخ بغداد. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

تاريخ الثقات. العجلي، أحمد بن عبد الله. ترتيب: الهيثمي. تحقيق: قلعجي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، علي بن الحسن. تحقيق: عمر العمروي. ط1، بيروت: دار الفكر، 1415هـ.

تاريخ واسط. الواسطي، أسهل بن سهل. تحقيق: كوركيس عواد. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1406هـ.

تقريب التَّهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوَّامة. ط2، جدة: دار المنهاج، 1430هـ.

التَّلخيص الحبير. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: حسن ابن عباس. ط1، مكة المكرمة: مؤسسة قرطبة، 1416هـ.

التَّمهيد. النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر. تحقيق: جماعة. د.ط، المغرب: وزارة الأوقاف، د.ت.

التمييز. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج. تحقيق: عبدالقادر المحمدي. ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، 1430هـ.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. اعتناء: إبراهيم وعادل. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي. تحقيق: جماعة. ط1، قطر: وزارة أوقاف قطر، 1429هـ.

الثِّقات. البستي، أبو حاتم محمد بن حبَّان. مراقبة: محمد خان. ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف، 1393هـ.

الجامع. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: أحمد شاكر. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.

الجامع الصَّحيح. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. النسخة السلطانية، تقديم: نشأت بن كمال. ط1، القاهرة: مكتبة الطبري، 1431هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ.

الجرح والتعديل. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف، 1371هـ، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

حاشية سنن أبي داود. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرْعي. تحقيق: إسماعيل مرحبا. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1428هـ.

حلية الأولياء. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. ط5، بيروت: دار بيان، 1407هـ.

ذيل المذيل. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تحقيق: محمد أبو الفضل. د.ط، بيروت: دار سويدان، د.ت.

السنن. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد عوامة. ط1، جدة: دار القبلة، 1419هـ.

السنن. الدَّارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: نبيل العمري. ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1419هـ.

السنن. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد. د.ط، تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت.

السنن الصُّغرى. النَّسائي، أحمد بن شعيب. بإشراف: صالح آل الشيخ. ط1، الرياض: دار السلام، 1420هـ.

السنن الكبرى. النَّسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: مركز البحوث. ط1، القاهرة: دار التأصيل، 1433هـ.

السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف، 1344هـ.

سؤالات الحاكم للدارقطني. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق: موفق عبد القادر. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وغيره. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. الحنفي، ابن أبي العز. ط4، بيروت: المكتب الإسلامي، 1391هـ.

شرح علل الترمذي. الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب. تحقيق: نور الدين عتر. ط1، بيروت: دار الملاح، 1398هـ.

الشمائل. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: محمد عفيف الزعبي. ط1، جدة: دار العلم، 1403هـ.

الصَّحيح. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1390هـ.

الصَّحيح المسند. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج. تحقيق: محمد فؤاد. ط1، تركيا: المكتبة الإسلامية، 1374هـ.

الضُّعفاء الكبير. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1404هـ.

الطَّبقات الكبرى. منيع، محمد بن سعد. تحقيق: إحسان عباس. ط1، بيروت: دار صادر، 1968م.

العلل الكبير. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. ترتيب: أبي طالب القاضي. تحقيق: حمزة مصطفى. ط1، الأردن: مكتبة الأقصى، 1406هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ.

علل الحديث. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. تحقيق: محمد الدباسي. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1424هـ.

فضائل الصحابة. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. تحقيق: وصي الله عباس. ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، 1403هـ.

الفوائد. الرازي، تمام بن محمد. تحقيق: حمدي السلفي. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1412هـ.

القاموس المحيط. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ.

قواعد العلل. الزرقي، عادل بن عبد الشكور. ط1، الرياض: دار المحدث، 1425هـ.

الكامل في أسماء الرجال. الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي. تحقيق: عادل، وعلي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.

لسان الميزان. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط1، بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1423هـ.

المراسيل. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. تحقيق: شكر الله القوجاني. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

المسند. الطَّيالسي، أبو داود سليمان بن داود. تحقيق: محمد التركي. ط1، مصر: دار هجر، 1419هـ.

المسند. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. تحقيق: جماعة. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1419هـ.

مسند الشَّاميين. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي السلفي. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1409هـ.

مشاهير علماء الأمصار. البستي، أبو حاتم محمد بن حبَّان. صححه: م فلايشهمر. د.ط، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

المصنف. العبسي، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. ط1، تحقيق: الجمعة واللحيدان، الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ.

المصنف. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: غنيم وياسر. ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

المعجم. الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم. تحقيق: زياد منصور. ط1، المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم، 1410هـ.

المعجم. ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد. تحقيق: أحمد البلوشي. ط1، الرياض: مكتبة الكوثر، 1412هـ.

المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: طارق بن عوض الله. ط1، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي السلفي. د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

معرفة الصحابة. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. تحقيق: عادل العزازي. ط1، الرياض: دار الوطن، 1419هـ.

مقالات الإسلاميين. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل. تحقيق: محيي الدين. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة الحديثة، 1389هـ.

المنتقى. ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي. تحقيق: مسعد السعدني. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

ميزان الاعتدال. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: علي محمد البجاوي. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

النهاية في غريب الحديث. الجزري، مجد الدين ابن الأثير. تحقيق: رضوان مامو. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1432هـ.

***